

القواعد الموحدة لطلب الضمانات (يو آر دي جي 758 - 2010)

تناولنا في مقال الأسبوع السابق موضوع الضمانات المصرفية موضحين أهميتها لدعم الأعمال في كل القطاعات مع توفير الطمأنينة وراحة البال بين المتعاملين لأخذهم في الاعتبار و جود جهة مالية ضامنة غارمة مما يدعم الثقة في التعامل بين الأطراف المتعاقدة. و غرفة التجارة الدولية بباريس و انطلاقا من دورها المعهود في دعم و تنظيم التجارة الدولية لم تغفل موضوع الضمانات المصرفية بل أخذته في كامل الحسبان، و انطلاقا من هذا قامت بإصدار القواعد الدولية الموحدة لطلب الضمانات في عام 1992 وللوصول بهذا الجانب إلي أقصى مجالات التطور والتفعيل قامت الغرفة بإصدار نظام جديد للقواعد الدولية الموحدة لطلب الضمانات بدأ تطبيقه اعتبارا من عام 2010 (يو آر دي جي 758-2010).

والنظام الجديد المطبق اعتبارا من عام 2010 به العديد من الايجابيات لتجاوز بعض ما كان موجودا في النظام السابق (1992). و لا بد من القول أن نظام آل يو آر دي جي 758 يحقق التوازن بين المصالح المشروعة لكل الأطراف كمقدم الطلب والضامن والمستفيد من الضمان أو الضمان المقابل، و يتميز هذا النظام بأنه أكثر وضوحا و أكثر دقة و به تفاصيل شاملة تتناول كل مراحل دورة التنفيذ. و كل هذه التفاصيل مفيدة لكافة الأطراف مع العلم أنها قد لا تتوفر في تلك الضمانات والضمانات المقابلة التي لا تحكمها قواعد آل يو آر دي جي 758.

وتنطبق القواعد الدولية الموحدة لطلب الضمانات (يو آر دي جي 758) علي الضمانات والضمانات المقابلة شريطة أن تتم الإشارة في هذه العقود (الخاصة بالضمانات و الضمانات المقابلة) إلي تطبيق القواعد الموحدة لطلب الضمانات، يو آر دي جي 758. هذا مع ضرورة القول و التنبيه، إلي أن هذه القواعد الموحدة تنطبق، حتي لو لم يتم الإشارة الصريحة لها في العقد، و ذلك في حالة علاقتها غير المباشرة مع عقود ضمانات أخرى مرتبطة، أو عند ممارسة تطبيقها كعادة تجارية، أو عندما تكون طبيعة التعامل تقتضي تطبيقها. و في هذا توسيع، يجد منا التأييد، لنطاق تطبيق القواعد الموحدة الجديدة.

و كقاعدة قانونية، فإن الالتزام الناشئ عن القواعد الموحدة لطلب الضمانات مستقل تماما عن العلاقة التعاقدية بين الأطراف لأن هذا الالتزام منفصل و قائم بذاته. و هذا الالتزام يتميز أيضا بأنه غير قابل للرجوع عند صدوره حتى إذا لم يتم ذكر ذلك صراحة في الوثيقة. و هذا يعطي آل يو آر دي جي 758 القوة الضرورية اللازمة التي تدفع الأطراف للمزيد من الثقة في التعامل. و كإجراء ضروري فإن أي طلب للضمان يجب أن يكون مؤيدا بالمستندات الضرورية التي تدعمه، و في جميع الأحوال يجب علي المستفيد توضيح حالات الخرق أو التجاوزات التي حدثت في العقد و التي بموجبها يتقدم بالطلب للحصول علي مبلغ الضمان أو الضمان المقابل. و هذا من شروط آل يو آر دي جي 758 و هذا الشرط قد لا يتوفر في الضمانات الأخرى، و في هذا فرق كبير.

ووفقا للقواعد الموحدة لطلب الضمان يجب التقيد بذكر هوية مقدم الطلب، هوية المستفيد، هوية الضامن، ذكر نوعية العلاقة بين الأطراف، تحديد الضمان و الحد الأقصى لمبلغ الدفع و العملة. و هناك اشتراطات أخرى لتطبيق آل يو آر دي جي 758 مثل توضيح أنها تمثل تعهدا واحدا لدفع المبلغ المطلوب عند الطلب، ويجب أن يكون التعهد بدفع مبلغ محدد قيمته أو الحد الأقصى للمبلغ الواجب دفعه، أن يكون دفع الضمان أو الضمان المقابل بعد تقديم طلب مكتوب. و لكن من الضروري أن نبين أنه و بالرغم من وجود هذه الشروط في قواعد آل يو آر دي جي 758، إلا أن هناك مساحة متوفرة من الفرص للأطراف بحيث يجوز لهم حذف أو إضافة بعض الشروط الجديدة التي يرونها في الضمان أو الضمان المقابل. و هذه نقطة ايجابية يجب أن نأخذها في الاعتبار.

من الجدير بالذكر أن آل يو آر دي جي 458 و كذلك آل يو آر دي جي 758 ينصان علي إمكانية تأجيل أو وقف الدفع وذلك لمنح أطراف الضمان أو الضمان المقابل – مقدم الطلب والمستفيد - بعض الوقت للتوصل للاتفاق إلي منح فترة إضافية للدفع. مع ملاحظة أن آل يو آر دي جي 458 كانت تنص علي تأجيل أو وقف الدفع لفترة معقولة من دون تحديد تاريخ محدد، إلا أننا نلاحظ أن آل يو آر دي جي 758 أشارت إلي أنه يجوز للضامن تأجيل أو وقف الدفع لفترة لا تتجاوز 30 يوما اعتبارا من تاريخ استلام طلب الدفع. و في هذا تطور نظرا لأن تأجيل أو وقف الدفع لفترة معقولة دون تحديد تاريخ محدد قد يفتح أبواب الخلاف بين الأطراف لأن الفترة المعقولة قد تختلف بحسب نظرة و ظروف كل طرف. هذا مع العلم أنه يجب علي الضامن، و في جميع الحالات، الالتزام بالدفع إذا تم أمره بذلك إذ أنه لا يستطيع تأجيل أو وقف الدفع في مثل هذه الحالات.

بالنسبة للقانون الواجب التطبيق و استنادا علي المادة 34 من يو آر دي جي 758، و ما لم يتم الاتفاق علي أي قانون آخر، فانه قانون مكان الضامن الذي أصدر الضمان و نفس الأمر بالضرورة ينطبق علي الضمان المقابل، و هذا يمنح مقدم الضمان وضعا قانونيا مريحا. وهنا تم التعديل لأن النظام السابق كان ينص علي أن يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون مكان الضامن أو الطرف الأمر و إذا كان لديهم أكثر من مكان واحد يكون مكان الفرع الذي أصدر الضمان أو الضمان المقابل هو مكان القانون الواجب التطبيق.

و لمزيد من التوضيح فان نموذج "فورم" طلب الضمان بموجب يو آر دي جي 758 يجب أن يشمل التفاصيل الأساسية الآتية مثل نوع الضمان (ضمان دفع مقدم أو ضمان تنفيذ أو ضمان مناقصة...)، رقم الضمان، اسم الضامن (اسم و عنوان الفرع...)، مقدم الطلب، المستفيد، نوع العلاقة بين الطرفين (نوع العقد، شروط المناقصة، مقدار الضمان و العملة، أنواع المستندات المطلوبة لدعم طلب الدفع و اللغة المطلوبة، كيفية تقديم الطلب (عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل البريدية)، مكان تقديم الطلب (عنوان الفرع أو عنوان البريد الإلكتروني...)) تاريخ الانتهاء أي آخر تاريخ للمطالبة بالدفع، اسم الطرف المطلوب منه سداد أي التزامات معينة، أية اشتراطات أخرى أو إضافية يراها الأطراف، مع ضرورة الإشارة إلي أن الضمان يخضع للقواعد الموحدة لطلب الضمان يو آر دي جي 756، مع توقيع الأطراف

المفوضة. و هذا الفورم واضح و يتضمن التفاصيل و الالتزامات بصورة سهلة التطبيق مما يساعد علي انتشار استخدامه.

و من هذه القواعد الدولية الموحدة نجد صيغة قانونية ملائمة للضمانات و الضمانات المقابلة و من المستحسن الاستفادة منها خاصة و أنها توفر البيئة القانونية السليمة لمثل هذه التعاملات. والاستفادة متوفرة لكافة القطاعات التجارية المتخصصة في التصدير والاستيراد و كافة الأعمال التجارية ومكاتب الهندسة و المقاولات و كافة البنوك و العملاء و الشركات...

د. عبد القادر ورسمه غالب

المستشار القانوني و رئيس دائرة الشؤون القانونية لبنك البحرين و الكويت

و أستاذ قوانين الأعمال و التجارة بالجامعة الأمريكية بالبحرين

Email: awghalib@hotmail.com

Twitter: @1awg